جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة
تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

عدد خاص لمؤتمري التاريخ وعلم الاجتماع العلميين الثانيين

طبيعة العلاقة بين الحضارات
قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل
١٢ – ١٣ تشرين الأوَّل ٢٠١٢

مكافحة عمالة الأَّطفال والتسرّب من المدارس
قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل
٢١ أيّار ٢٠١٩

ملحـق

بالعدد الحادي والثمانون/ السنة الخمسون
مُحرَّم – ١٤٤٢هـ / آب ٢٠٢٠م
رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

مَجَلَّةُ آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الحادي والثمانون السنة: الخمسون / مُحرَّم – ١٤٤٢هـ / آب ٢٠٢٠م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف عبد العالي (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: المدرس الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.م.عصام طاهر محمد – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزية

أ.م.د.أَسماء سعود إدهام – مقوّم لغوي/ اللغة العرب

المتابعـــــــة: مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

لجان مؤتمر قسم التاريخ

اللجنة العلميّة :

١. أ. د. موفق سالم نوري رئيسًا
٢. أ. د. نايف محمد شبيب عضوًا
٣. أ.د. أياد علي ياسين عضوًا
٤. أ.م.د. لمى عبد العزيز مصطفى عضوًا
٥. أ.م.د. عبد القادر أحمد يونس عضوًا
٦. أ. م. د. جاسم محمد خضير عضوًا
٧. أ.م.د .سهيلة مجيد احمد عضوًا

اللجنة التحضيريّة :

١. م.د. محب محمود قاسم رئيساً
٢. أ.م.د. سلطان جبر سلطان عضوًا
٣. أ.م.د. جاسم محمد خضير عضوًا
٤. أ.م.د. رابحة محمد خضير عضوًا
٥. أ.م.د. نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي عضوًا
٦. أ.م.د. عائدة محمد عبيد عضوًا
٧. أ.م.د. صفوان ناظم داؤد عضوًا
٨. م.د. سعدي محمد علي عضوًا

لجنة الاستقبال :

١. أ.م.د. محمود صالح سعيد رئيسًا
٢. م.د. عمر احمد سعيد عضوًا
٣. م.د. هناء سالم ضايع عضوًا
٤. م.د. سعدي محمد علي عضوًا
٥. م.د.عدنان شعبان عبد عضوًا
٦. م.د. سالم عبد علي عضوًا

لجان مؤتمر قسم علم الاجتماع

اللجنة العلميَّة :

٩. أ.د. قصي كمال الدين الأَحمدي	رئيساً
١٠.أ.م.د. أَسماء سعود إدهام	عضوًا
١١.أ.م.د. وعد إبراهيم خليل	عضوًا
١٢.أ.م.د. هاشم عبدالرزاق صالح	عضوًا
١٣.أ.م.د. حسين يوسف حسين	عضوًا
١٤.أ.م.د. محمود عزو حمدو	عضوًا
١٥.م.د. خالد علي سليمان	عضوًا
١٦.م.د. فاتن غانم فتحي	عضوًا

اللجنة التحضيريَّة :

٨. أ.م.د. محمد حازم الغزالي	رئيسًا
٩. أ.م،د. أَحمد حميد أحمد	عضوًا
١٠.أ.م.د. علاء عبدالسلام يحيى	عضوًا
١١.أ.م.د. صفوان ناظم داؤود	عضوًا
١٢.أ.م. حسنين حيدر عبدالواحد	عضوًا
١٣.م. إيمان حمادي رجب	عضوًا
١٤.م.علياء أحمد جاسم	عضوًا
١٥.م. عبد الكريم محمد عبيد	عضوًا

لجنة الاستقبال :

٧. أ.م.د. نادية فتحي هادي	رئيسًا
٨. م.د. سروة يونس أَحمد	عضوًا
٩. رؤى زبير المشهداني	عضوًا
١٠.دريد سالم أَيوب	عضوًا
١١.حكم مصطفى محمد	عضوًا

لجنة التنسيقيَّة :

١. م.د. ماجدة سلمان محمد الشمري	رئيسًا
٢. عبدالعزيز يونس سالم الجربا	عضوًا
٣. رؤى زبير المشهداني	عضوًا

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأَساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أَمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أَو (إِشكاليَّة البحث) .
- يجب أَن يراعي الباحث صياغة أَسئلة بحثيَّة أَو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أَو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أَهمية بحثه وأَهدافه التي يسعى إِلى تحقيقها، وأَن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أَن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أَن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أَن يراعي أَدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إِخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأَفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أَن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أَن يراعي تدوين النتائج التي توصل إِليها ، والتأَكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأَسئلة البحثية أَو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أَن يدرك أَنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إِلى المُحكِّم وعلى أَساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أَوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأَوزان يُقبل البحث أَو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إِعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأَفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أَصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه .

رئيس هيئة التحرير

المحتـويـات

بحوث مؤتمر قسم التاريخ	الصفحات
الملك والخلافة في فكر عبد الرحمن ابن خلدون أ.د هاشم يحيى الملاح م.د.محب محمود قاسم	١ - ٢٨
عبد الله اليافي ودوره السياسي في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨ أ.م.د. جاسم محمد خضير الجبوري	٢٩ - ٧٠
العلاقة بين الدين والحضارة في رؤية صموئيل هانتنغتون أ.م.د. محمود صالح سعيد	٧١ - ٩٨
نقد الحضارة الغربية أ.م.د. عبد القادر احمد يونس	٩٩ - ١١٨
موقف الدولة العثمانية من الغزو الإيطالي (لليبيا) م.د. محمد وليد عبد صالح	١١٩ - ١٤٠
موقف الزبير بن العوام من خلافة علي بن ابي طالب (رضي الله عنهما) م.د. عدنان شعبان عبد	١٤١ - ١٦٦
الفتوحات الاسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ للأراضي الواقعة تحت سيطرة الامبراطورية البيزنطية م. د. سعدي محمد علي كصبان	١٦٧ – ١٨٦
الترجمة في العصر الاموي م.د . سالم عبد علي كنهش	١٨٧ - ٢٠٠
بحوث مؤتمر قسم علم الاجتماع	**الصفحات**
المسؤولية المجتمعية لعمالة الاطفال من وجهة نظر الطفل العامل دراسة ميدانية في مدينة الموصل م.ريم ايوب محمد م.ايمان حمادي رجب	٢٠١ - ٢٢٠
الآثار الاجتماعية لعمل الاطفال –دراسة ميدانية في مدينة الموصل م. داليا طارق عبد الفتاح	٢٢١ - ٢٣٨

CC BY

عبد الله اليافي ودوره السياسي في لبنان 1943 ـ 1958

جاسم محمد خضير الجبوري *

تأريخ التقديم: 2019/9/8 تأريخ القبول: 2019/10/28

المستخلص:

حفل تاريخ لبنان المعاصر بعدد كبير من الشخصيات السياسية التي كان لها دور فاعل في تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا في منتصف القرن العشرين ، وكان (عبد الله اليافي) أحد تلك الشخصيات الوطنية التي أعلنت رفضها لسياسة الانتداب الفرنسي على لبنان ومقاومة الاتجاهات الطائفية التي مارستها سلطات الانتداب ، ومؤكداً على تحقيق التعاون بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين في إطار دولة لبنانية مستقلة ذات سيادة.

الكلمات المفتاحية : تولية ، عائلة ، رغبة

المقدمة:

حاولنا من خلال البحث مناقشة الدور السياسي الذي مارسه (عبد الله اليافي) في حقبة تعد من أهم وادق وأعقد الحقب الزمنية في التاريخ السياسي اللبناني ولا سيما المدة (1943 ـــــ 1958) ، إذ تناول البحث ولادة عبد الله اليافي ودراسته وبداية نشاطه السياسي في لبنان بين الحربين العالميتين 1928 ـــــ 1939، ومن ثم استعراض مشاركته وفوزه في الانتخابات النيابية التي جرت خلال الأعوام (1943 ،1947، 1951 ، 1953) ، وكذلك دوره في تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا عام 1943 ، ودخوله معترك المعارضة ضد حكم الرئيس

* أستاذ مساعد / قسم التاريخ/كلية الآداب/ جامعة الموصل .

(بشارة الخوري) والذي تم الإطاحة به في انتفاضة عام 1952 ، ثم تولي (عبد الله اليافي) رئاسة الحكومة اللبنانية بين عـامي (1953 ـــــ 1954) ، وينتهـي البحث بمشاركته في تشكيل الجبهة الوطنية عام 1957 التي قامت بدور المعارضة لحكم الرئيس اللبناني (كميل شمعون) والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة عـام 1958 والتي أطاحت بحكم كميل شمعون وجاءت بفؤاد شهاب رئيساً للجمهورية فـي 23 أيلول 1952.

ـــ ولادة عبد الله اليافي ودراسته

ولـد عبد الله عارف عبد الغني اليافي في مدينـة بيـروت عـام 1901 ، وينتمي إلى أسرة (اليافي) السُنيّة [1]، ولقبت أسرته بـ (اليافي) نسبة إلى مدينة يافا في فلسطين ، ووالده عارف اليافي كان موظفاً (مخلص كمركـي) فـي مرفـأ بيروت[2] ، وكان جده الشيخ عبد الغني اليافي يحتل مكانة مرموقة في بيروت أيام

(1) صلاح عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، الطبعة الأولـى ، دار العلم للملايين، (بيروت ، 1989)، ص 79 ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنّام ، المعجـم النيابي اللبناني : سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابيـة وأعضـاء مجلـس الإدارة فـي متصرفية جبل لبنان 1861 ـــ 2006 ، دار بلال للطباعة والنشر ، (بيروت ، 2007) ، ص 539 .

(2) عدنان محسن ضاهر ورياض غنّام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1924 ـــــ 2012 : سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومـات خـلال 170 سنة ، دار بلال للطباعة والنشر، (بيروت ،2012)، ص 278.

الدولة العثمانية[1]، وتولى عدد من أفراد عائلة اليافي (نقابة الأشراف في بيروت)[2].

تلقى عبد الله اليافي دراسته الابتدائية والثانوية في الكلية العثمانية التي أنشأها الشيخ احمد عباس الأزهري في بيروت ، وأكمل دراسته الجامعية في كلية الآباء اليسوعيين (كلية الحقوق) بالجامعة اليسوعية في بيروت ، ونال فيها شهادة الحقوق عام 1923 [3]، ثم سافر إلى فرنسا وأكمل دراسته الجامعية العليا في جامعة السوربون بباريس ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق عام 1926[4] ، عن أطروحته الموسومة بـــــ ((الوضع الخاص للمرأة في شريعة الإسلام)) والتي أُعدت باللغة الفرنسية ، وترجمت إلى اللغة العربية عام 2011[5]، وكان أول لبناني يومذاك يحمل شهادة الدكتوراه في الحقوق[6]، وعاد إلى بيروت عام 1926

(1) حسان حلاق ، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 1987) ، ص 71 ـــــ 72 ؛ أحمد أبو سعد ، معجم أسماء الأُسر والأشخاص ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1997)، ص 147 ـــــ 148؛

(2) جريدة الجريدة (بيروت) ، العدد (2652) في 7 تشرين الثاني 1964؛ حلاق ، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ص 72.

(3) ضاهر وغنّام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص 539 .

(4) حكمة أبو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا ، الطبعة الثانية ، دار النهار للنشر، (بيروت ، 2004)، ص 22 ؛ نزيه كامل خدّاج ، لبنان والبرلمان ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 2009) ، ص 480.

(5) للتفاصيل عن الأطروحة ينظر : عبد الله عارف اليافي ، الوضع الخاص للمرأة في شريعة الإسلام ، تعريب : علي خليفة ، الطبعة الأولى ، دار ألف ياء ، (بيروت ، 2011) .

(6) عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 79.

ليؤسس مكتباً للمحاماة ومارس على أثرها هذه المهنة ، ثم انتخب أميناً لسر نقابة المحامين في بيروت عام 1930[1].

ـــ بدايات نشاطه السياسي بين الحربين 1928 ـــ 1939

بدأ عبد الله اليافي نشاطه السياسي عندما كان في باريس ، إذ تولى رئاسة المؤتمر العربي ـــــ السوري والذي دعا فيه إلى استقلال الدول العربية عن فرنسا وبريطانيا[2]، وبعد عودته إلى لبنان شارك عام 1928 في مؤتمر دمشق الذي انعقد في حزيران من العام ذاته[3]، وقد عبّر فيه عن رفضه للممارسات الفرنسية والطائفية في لبنان[4] ، وطرح عبد الله اليافي في المؤتمر مسألة مساندة المسلمين في لبنان من أجل تحقيق الاستقلال عن فرنسا ، وانتهى المؤتمر في 23 حزيران بإصدار قرار أكد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية[5].

---

(1) ضاهر وغنّام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ص278 .

(2) خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 480 .

(3) انعقد المؤتمر للتأكيد على الوحدة السورية اللبنانية ومواجهة الممارسات الفرنسية والاتجاهات الطائفية في سورية ولبنان، وشارك فيه الكثير من المسلمين والمسيحيين اللبنانيين ، وقد حضر المؤتمر وفود الساحل من بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك والبقاع ، وعرف هذا المؤتمر أيضاً لدى اللبنانيين باسم (مؤتمر أبناء الساحل . محمد جميل بيهم ، النزعات السياسية بلبنان 1918 ـــــ 1945 ، منشورات دار الأحد ، (بيروت ، 1977) ، ص 13 ؛ إبراهيم محسن ، ((المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920 ـــ 1946)) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد 63 ـــــ 64 ، آذار ـــــــ حزيران، (دمشق ، 1998) ، ص 200.

(4) حسان حلاق ، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، (بيروت ، 1983) ، ص 21.

(5) بيهم ، النزعات السياسية بلبنان ، ص 13.

ومع بدء الاستعدادات السياسية في لبنان لانتخاب رئيساً للجمهورية اللبنانية في عام 1932 ، نشط المسلمون وفي مقدمتهم عبد الله اليافي وآخرون من كبار الشخصيات اللبنانية المسلمة[1] للمطالبة بحقوقهم بتولي رئاسة الجمهورية إسوة بإخوانهم المسيحيون ، وتكونت لجنة إسلامية لدراسة موضوع إجراء إحصاء سكاني ورئاسة الجمهورية ، وكان عبد الله اليافي أحد أعضاء هذه اللجنة ، والتي قامت بتشجيع المسلمين للمشاركة في إحصاء عام 1932 والذي أثبت مساواة عدد المسلمين بعدد المسيحيين[2].

لم يتوقف عبد الله اليافي عن ممارسة نشاطه السياسي ، ففي 16 تشرين الثاني 1933 شارك في مؤتمر عقد بمدينة بيروت عرف باسم (مؤتمر الساحل) في منزل (سليم علي سلام) ، وحضر المؤتمر كذلك وفود من مدن بيروت وطرابلس وصور وصيدا[3] ، وبيّنَ عبد الله اليافي أثناء المؤتمر مخاطر السياسة الفرنسية المعادية لطموحات الشعب اللبناني في تحقيق المطالب الوحدوية مع سورية ، ودعا الحكومة الفرنسية للعمل من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الطوائف اللبناني دون تمييز ، وبعد المناقشات قدّم المشاركون في المؤتمر برقية إلى المفوض السامي الفرنسي تضمنت تأكيدات على مطالبهم الوحدوية والمتضمنة عدم تجزئة البلاد السورية بما فيها مدن الساحل اللبناني والأقضية الأربعة (طرابلس

(1) لعل من أبرزهم : رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسليم علي سلام .

(2) وكانت نتيجة الإحصاء السكاني : عدد المسلمين (386469) ، وبلغ عدد المسيحيين (396946) . حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر 1913 ـــــ 1943 ، منشورات دار النهضة العربية ، (بيروت ، 1985) ، ص 130 ؛ محسن ، ((المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين...)) ، ص 203.

(3) كمال صليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 1967) ، ص 224 ؛ حسان حلاق ، مذكرات سليم علي سلام 1868 ـــــ 1938 ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، (بيروت ، 1982) ، ص 81 .

وصور وصيدا وجبل عامل) إلى دويلات متعددة ، وتحقيق العدالة في توزيع واردات الدولة[1].

ـــ ترشحه للانتخابات النيابية وفوزه فيها عام 1937

أعاد المفوض السامي الفرنسي الحياة الدستورية إلى لبنان[2]، وقام رئيس الجمهورية (أميل إده) بتكليف خير الدين الأحدب لتشكل الحكومة اللبنانية فألفها بتاريخ 4 كانون الثاني 1937[3] ، ثم قامت الحكومة بالاستعداد للإشراف على الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 تشرين الأول من العام ذاته [4].

رشح عبد الله اليافي للانتخابات عن محافظة بيروت ، والتي جرت في موعدها المحدد ، وقد مارست المفوضية الفرنسية وسائل مختلفة من أجل فوز المرشحين الموالين لها ، وتفشت الرشوة في هذه الانتخابات وقاومت بكل الوسائل مرشحي المعارضة وفي مقدمتهم عبد اليافي ورياض الصلح ، وأسفرت نتيجة

---

(1) حلاق ، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ، ص 24 ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص80.

(2) بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، الأجزاء (الأول ، الثاني ، الثالث) ، منشورات أوراق لبنانية ، الجزء الأول، (بيروت ، 1961)، ص 209.

(3) ينظر نص التشكيلة الحكومية في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد (3381) في 6 كانون الثاني 1973 ؛

U.S.State Department Lebanon , Internal and Foreign affairs (U.S.S.D.L.I and F.A) : 1931 – 1939 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut ,Lebanon , January 9 , 1937 , No:137 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 1 ,p.177 .

(4) فؤاد الخوري ، النيابة في لبنان نشؤها ، أطوارها ، آثارها ، أعلامها من 1860 ـــــ 1977 ظن الطبعة الأولى ، (بيروت ، 1980) ، ص 134 ؛ جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني 1943 ـــــ 1975 دراسة تاريخية وثائقية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، (كلية الآداب ، 2006) ، ص 33 ـــــ 34

الانتخابات عن فوز عبد الله اليافي نائباً عن بيروت ، وتألف مجلس النواب من (62) نائباً منهم (41) منتخبون و (21) معينون[1]، وعقد مجلس النواب جلسته الأولى في 29 تشرين الأول 1937 [2].

ـــ حكومة عبد الله اليافي الأولى 1 تشرين الثاني 1938 ـــ 22 كانون الثاني 1939 :

لم تستمر الحكومة اللبنانية في ممارسة عملها أكثر من سنة ، فقدم رئيسها استقالته إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 27 تشرين الأول 1938[3]، وكلّف رئيس الجمهورية يوم 1 تشرين الأول 1938 عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة ، فألفها في اليوم نفسه [4].

---

(1) علي محمد علّام ، دليل النائب اللبناني 1861 ـــ 1992 ، الطبعة الأولى ، مركز A 3 للدراسات ، (بيروت ، 1993)، ص 85 ـــ 86 .

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني ، وسيتم اختصارها لاحقاً بـ (م . م . ن . ل) ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، الجلسة (1) المنعقدة في 9 تشرين الأول 1937 ، ص 1 .

(3) ينظر نص كتاب استقالة الحكومة المرقم (E.C / 3365) والمؤرخ في 27 تشرين الأول 1938 وقبول رئيس الجمهورية استقالة الحكومة بتاريخ 1 تشرين الثاني 1938 في : م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 6 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926 ـــ 1984 ، المجلد الأول ، إعداد وتحقيق : يوسف قزما خوري ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات اللبنانية، (بيروت ، 1986) ، ص 101.

(4) ينظر نص المرسومان الجمهوريان المرقمين (E.C / 3365) و (E.C / 3366) والمؤرخين في 27 تشرين الأول و 1 تشرين الثاني 1938 والمتضمنان تشكيل الحكومة في :

عرض رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 تشرين الثاني 1938 ، وأعلن من خلاله أن حكومته ستأخذ على عاتقها إدارة شؤون الدولة بفضل الثقة التي سيمنحها لها مجلس النواب ، وأنه أصبح في رأس الواجبات الملقاة على الحكومة توفير سبل العيش لطبقات الشعب الفقيرة وتهيأة موازنة مالية للدولة تأخذ اهتماً كبيراً بالاقتصاد ، وتشجيع الصناعة الوطنية والتجارة وتشريع قانون للعمال يوفر لهم الضمانات المادية ، وعن العلاقات مع فرنسا ، طالب من المجلس بعقد المعاهدة اللبنانية ـــــ الفرنسية وإزالة كل الخلافات والعقبات حول عقدها وتطبيقها لأنها ستسهل عملية الانتقال من الانتداب إلى الاستقلال ، وشدد على ضرورة تحقيق الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين ، وبعد مناقشات مطولة من قبل أعضاء مجلس النواب للبيان الوزاري ، نالت حكومة (عبد الله اليافي) الثقة من المجلس بأغلبية (55) نائباً من أصل (60) نائباً حضروا الجلسة[1].

ـــ حكومة عبد الله اليافي الثانية 22 كانون الثاني ـــ 21 أيلول 1939 :

بعد مضي (83) يوماً من العمل الحكومي ، قدّم عبد الله اليافي استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية يوم 22 كانون الثاني 1939 ، وقام الأخير بتكليف

U. S . S . D . L. I and F.A : 1931 – 1939 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , November 2 , 1938 , No : 320, To the secretary of stste , Washinghton , Film 1 ,p.273 ;

م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 7 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 101 ؛ ؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 218.

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني لسنة 1938 ، الجلسة (2) المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1938 ، ص 7 ـــــ 27 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 101 ـــ 111.

عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة الثانية فشكلها باليوم نفسه ، وألقى رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 كانون الثاني 1939 ، وتضمن الملامح العامة لسياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي ستقوم بها الحكومة ونال الثقة بأكثرية (33) صوتاً من أصل (35) من أعضاء المجلس[1].

لم تستمر حكومة عبد الله اليافي طويلاً ، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول 1939 قام المفوض السامي الفرنسي بإصدار القرار المرقم (346) والمؤرخ في 21 أيلول من العام ذاته بتعليق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب ومجلس الوزراء بحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية[2].

ـــ فوز عبد الله اليافي في انتخابات عام 1943 ودوره السياسي في تحقيق الاستقلال

1 : ترشيحه للانتخابات النيابية في آب ـــــ أيلول 1943

قامت السلطات الفرنسية وبعد مشاورات مع المسؤولين اللبنانيين يوم 18 آذار 1943 بإعادة العمل بالدستور اللبناني المعطل منذ العام 1939 ، وعيّنت

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1939 ، الجلسة (3) المنعقدة في 24 كانون الثاني 1939 ، ص 247 ـــــــ 248 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 113 ـــــ 120.

(2) *U . S . S . D . L . I and F. A 1931 – 1939 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, September 22 , 1939 , No : 54 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 1 ,p.242 ; Edmon Rabbath , La Formation Historique Du Liban politique et Constitutional , Universit ' Libanaise , (Beirut , 1973), p.424.*

حكومة (انتقالية) برئاسة (أيوب ثابت) ، وكانت مهمتها إدارة شؤون لبنان والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية القادمة[1] ، وأصدرت الحكومة اللبنانية مرسومين تشريعيين في 17 حزيران 1943 ، حمل الأول الرقم (49) والذي نص على زيادة عدد النواب من (42) إلى (54) نائباً منها (32) مقعداً للمسيحيين و (22) مقعداً للمسلمين ، بينما نص المرسوم المرقم (50) على توزيع المقاعد النيابية على المناطق والطوائف اللبنانية[2].

أثارت هذه السياسة الطائفية في توزيع المقاعد امتعاض المسلمين في لبنان ، إذ عقد اجتماعاً في بيروت بتاريخ 21 حزيران 1943 عرف بـــ (مؤتمر الطوائف الإسلامية) لبحث قضية المرسومين ، وكان عبد الله اليافي أحد المشاركين في المؤتمر، وقد ألقى كلمة أكد فيها مدى الاجحاف الذي سيلحقه المرسومان بالمسلمين ، مشدداً على ضرورة تعديلهما من أجل المصلحة اللبنانية ومصلحة الطوائف اللبنانية كافة ، وأكد على وحدة الموقف الإسلامي تجاههما ، وبعد نهاية المناقشات أصدر المجتمعون مقررات المؤتمر بعد أن صوّت عليها جميع الحاضرون ومن بينهم عبد الله اليافي ، وتضمنت المطالبة من الحكومة بإلغاء المرسومين وإجراء إحصاء سكاني عام تحت إشراف لجنة محايدة موثوق بها ، وإجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد ، وامتناع المسلمون في لبنان عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب ، وقام عبد الله اليافي ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وصائب سلام يوم 29 حزيران بزيارة المفوض

(1) محمد جميل بيهم ، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الكشاف ، الجزء الثاني ، (بيروت ، 1950) ، ص 111.

(2) حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر 1918 ـــــــ 1943 ، دار النهضة العربية ، (بيروت، 1985) ، ص 199.

البريطاني في لبنان لهذا الخصوص ، وأكدوا أنهم يخشون من تزوير الإحصـــاء ، وطالبوا بدعم الحكومة البريطانية لهم[1].

تدخلت الحكومة الفرنسية للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، وتوصلت لصيغة وسط تقضي بأن تكون نسبة تمثيل المسيحيين في مجلس النـــواب القـــادم زائدة على نسبة تمثيل المسلمين بالسدس (نسبة 6 على 5)، وأصدرت قراراً نص على أن يتألف مجلس النواب من (55) عضواً على أن تتوزع المقاعد بنسبة (30) للطوائف المسيحية و(25) للطوائف الإسلامية وإجراء إحصاء سكاني في لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ هذا القرار[2] ، كما أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً بتاريخ 15 آب من العام ذاته يقضي بإجراء تلك الانتخابات على دورتين فـــي 29 آب و 5 أيلول 1943[3].

رشح عبد الله اليافي للانتخابات النيابية عن محافظة بيروت ضـــمن (كتلـــة نواب بيروت) ، وجرت الانتخابات في موعدها المحدد ، وعلى الرغم من التدخلات الفرنسية فيها من أجل فوز المرشحين الموالين لها، إلا أن تلك الانتخابـــات التـــي

---

(1) بيهم ، النزعات السياسية بلبنان ، ص 57 ـــــ 60 ؛ حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر ، ص 203 ـــــ 206.

(2) *U . S . S . D . L . I and F. A 1941 – 1944 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, August 2, 1943 , No : 243 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 3 ,p.377-380.*

(3) دار الكتب والوثائق (بغداد) ، وسيتم اختصارها لاحقاً بـــــ (د. ك . و) ، ملفـــات الـــبلاط الملكي ، ملفة رقم (5113 , 311) ، تقارير المفوضية العراقيـــة فـــي بيـــروت ، تقريـــر المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية والمؤرخ في 15 آب 1943 ، الوثيقة (54) ، ص 14 ؛ ضاهر غندور ، النظم الانتخابية : الحياة النيابية والتشريعات الانتخابية فـــي لبنـــان، الطبعة الأولى ، المركز الوطني للمعلومات، (بيروت ، 1992)، ص361.

انتهت في 6 أيلول 1943 أسفرت عن فوز رجال الحركة الوطنية المعادين لفرنسا وحصل عبد الله اليافي فيها على (5795) صوتاً [1].

ـــــ انتخابات الرئاسة وتشكيل الحكومة اللبنانية عام 1943

عقد مجلس النواب جلسته الأولى في 21 أيلـول 1943 لانتخـاب رئـيس الجمهورية ، وكان أقوى المرشحين الشيخ (بشارة الخـوري) ، وجـرت عمليـة الانتخاب ، وصوّت النائب (عبد الله اليافي) لصالح المرشح بشارة الخـوري الـذي فاز بمنصب رئاسة الجمهورية بأكثرية (44) صوتاً من أصل (47) مـن النـواب الحاضرين الجلسة[2].

أجرى رئيس الجمهورية استشاراته لتشكيل الحكومة ، فكلف رياض الصـلح بهذه المهمة ، فشكلها بتاريخ 25 أيلول 1943 [3]، وقد وصفها القنصل الأمريكي في بيروت بأنها أول وزارة دستورية مستقلة انتخبها مجلس النواب بكـل حريـة وشفافية [4].

ألقى رياض الصلح بيان حكومته الوزاري علـى مجلـس النـواب بجلسـته المنعقدة بتاريخ 7 تشرين الأول 1943 وشرح فيه سياسـة حكومتـه الداخليـة

---

(1) عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 80 ؛ غنـدور ، الـنظم الانتخابية ، ص 364 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 49 ؛ ص 508.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943، الجلسـة (1) المنعقدة في 21 أيلول 1943 ، ص4.

(3) الوزارت اللبنانية وبياناتها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني 1943 ـــــ 1994 ، جمع وتقديم : جان ملحه ، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، 1995) ، ص 51.

(4) *U . S . S . D . L . I and F. A 1941 – 1944 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, September 29, 1943 , No : 229 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 3 ,p.12.*

والخارجية مؤكداً على أن الاستقلال والسيادة الوطنية هي من أهم القضايا التي تواجهها حكومته وستعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن[1].

ناقش مجلس النواب البيان الوزاري لحكومة الصلح في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 تشرين الأول 1943 ، وكان النائب (عبد اليافي) في طليعة المناقشين ، فقد أكد على أن البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق باستقلال لبنان ومستقبله ، وأشار إلى أن رئيس الحكومة الذي كان يعمل في صفوف المعارضة ((يحمل على منكبيه تبعات جسيمة)) تخص سيادة لبنان واستقلاله ، وأن كل كلمة قالها لا تقيد الحكومة فحسب بل تقيد مجلس النواب أيضاً ، وبعد مناقشات مستفيضة من النواب ، أعطى النائب (عبد الله اليافي) ثقته للحكومة التي نالت عند التصويت ثقة مجلس النواب بالإجماع[2].

ـــــ دور عبد الله اليافي السياسي في تحقيق الاستقلال

عملت حكومة رياض الصلح على تنفيذ برنامجها الوزاري فيما يتعلق بتعديل بعض مواد الدستور اللبناني التي تتعارض مع استقلال لبنان[3]، وعقد مجلس النواب جلسة تاريخية يوم 8 تشرين الثاني 1943 وحضرها النائب (عبد الله اليافي) ، وبدأ بمناقشة مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعديل وحذف بعض مواد الدستور الذي أُحيل من قبل الحكومة إلى مجلس النواب في 5 تشرين الثاني

(1) مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، جمعها وقدم لها : جان ملحة ، مكتبة خياط ، (بيروت ، 1965) ، ص19 ـــــ32.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943 ، الجلسة (3) المنعقدة في 7 تشرين الأول 1943 ، ص 13 ـــــ 14 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 131.

(3) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 147 ـــــ148.

1943[1] ، وتضمن تعديل المواد الدستورية (1 ، 11 ، 52 ، 95 ، 102) والغاء المواد (90 ، 91 ، 92 ، 94) والتي حددت سلطات الدولة المنتدبة على لبنان وحذف كل ما يشير إلى تلك السلطات وحقوقها في لبنان [2].

وبعد طلب بعض النواب إحالة المشروع إلى لجنة خاصة لمراجعته ، أصر النائب عبد الله اليافي وعدد من النواب[3] على متابعة مناقشة التعديل ، وقد أكد النائب (عبد الله اليافي) على ضرورة الاسراع بالتعديل لأنه يحق استقلال لبنان السياسي والاقتصادي والعسكري عن فرنسا ، وهذا ما يتوافق مع مطالب جميع الشعب اللبناني بالاستقلال الكامل ، وشدد على أن يكون للبنان دستور صحيح خالٍ من كل قيد وشرط ويضمن السيادة المطلقة للبنان والحريات العامة ، وعدَّ مشروع التعديل ((واجب وطني)) ، وبعد المناقشة صوت النائب (عبد الله اليافي) مع أعضاء المجلس البالغ عددهم (48) على مشروع التعديل الدستوري[4]، وتبلغت الحكومة

(1) عدنان ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، الطبعة الأولى ، دار بلال، (بيروت، 2002)، ص 200.

(2) ينظر نص المواد المعدلة والملغاة من الدستور في : مجلس النواب ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926 ـــــ 1990 ، إعداد : أحمد زين ، الطبعة الأولى ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، مجلس النواب ، (بيروت، 1993) ، ص 404 ـــــ 434.

(3) منهم : عبد الحميد كرامي ، سامي الصلح ، سعدي المنلا ، صبري حماده .

(4) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1943 ، الجلسة (3) المنعقدة في 8 تشرين الأول 1943 ، ص 2 ؛ أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية : القسم الثاني : الدولة والنظم السياسية / دستور لبنان (1) المناقشات البرلمانية والوثائق ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 1970) ، ص 297 ـــــ 298.

بقرار المجلس ، ووقع عليه رئيس الجمهورية ، ونشر في الجريدة الرسمية يوم 9 تشرين الثاني 1943[1].

أثار قرار التعديل الدستوري حفيظة السلطات الفرنسية التي أقدمت يوم 11 تشرين الثاني على اعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية[2]، وقد نجا من الاعتقال حبيب أبو شهلا (نائب رئيس الوزراء) ومجيد أرسلان (وزير الدفاع) اللذين كانا الممثلين الشرعيين للحكومة ، وقد أصدرا عدة مراسيم يوم 11 تشرين الثاني 1943 دعت الشعب اللبناني إلى الإضراب العام احتجاجاً على إجراءات السلطات الفرنسية بحق الحكومة اللبنانية[3]، وعقد مجلس النواب جلسة يوم 12 تشرين الثاني في منزل رئيس المجلس (صبري حمادة) ، وحضر الجلسة النائب (عبد الله اليافي) ، وباشر المجلس بإجراءات تغيير العلم اللبناني القديم بعلم جديد يرمز إلى الاستقلال ، واتخذ المجلس قرارات عدة تضمنت اعتبار الدستور اللبناني قائماً ومنح الثقة للحكومة المؤلفة من (حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان) والعمل من أجل إطلاق سراح رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته ، واستمر مجلس النواب في عقد جلساته خارج المبنى الرئيس له يومي (15 و 16 تشرين الثاني) ، وقد ناقش النائب (عبد الله اليافي) الأوضاع السياسية التي يعيشها لبنان ، وطالب من السلطات الفرنسية بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان والإفراج عن الحكومة ،

(1) صليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ص 235 .

(2) منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1953) ، ص 58 ـــــ 64 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 33 ـــــ 35 .

(3) حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان 1943 ـــــ 1958 ، رسالة ماجستير، كلية التربية (إبن رشد)، (جامعة بغداد ، 1990) ، ص50 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 220 ـــــ 221 .

وشدد على ضرورة إجراء مفاوضات بين فرنسا والحكومة الشرعية في لبنان من أجل تحقيق الاستقلال[1].

وفي 19 تشرين الثاني 1943 ، وجه النائب (عبد الله اليافي) ومعه عدد كبير من أعضاء مجلس النواب برقية إلى سفراء وممثلي الدول الأجنبية استنكروا فيها اعتقال السلطات الفرنسية لرئيس وأعضاء حكومته ، وحمّلوا الحكومة الفرنسية مسؤولية المحافظة على سلامتهم ، ومؤكدين على ضرورة اعتراف العالم باستقلال لبنان لأنه حق وطني مشروع[2].

ونتيجة للضغط الشعبي اللبناني والدولي ، اضطرت السلطات الفرنسية يوم 22 تشرين الثاني للإفراج عن رئيس الجمهورية ورفاقه المعتقلين ، وأعادتهم إلى مناصبهم الحكومية[3]، واتخذ هذا اليوم عيداً وطنياً للبنان يحتفل به كل عام.

وتضامناً مع تحقيق الاستقلال ، عقد مجلس النواب جلسة بتاريخ 1 كانون الأول 1943 ، والقى فيها رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء رياض كلمتين وجها من خلالها التحية للشعب اللبناني لوقوفه موقفاً وطنياً مشرفاً وراء حكومته ومن أجل الحفاظ على الدستور ، وتعاقب عدد من النواب في توجيه التحية للحكومة ، وقد تحدث النائب (عبد الله اليافي) ممجداً الموقف الوطني الذي وقفه الشعب تجاه حكومته ، واكد أن هذا الموقف هو تعبير عن الوحدة الوطنية من أجل انهاء الانتداب الفرنسي والحفاظ على وحدة البلد واستقلاله ، ووافق النائب (عبد

---

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الخامس لسنة 1943 ، الجلسة (4) المنعقدة في 1 كانون الأول 1943 ، ص 1 ـــ 2 .

(2) ينظر نص البرقية في الملحق ذو الرقم (25) في : الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 586.

(3) محمد رجائي ريان ، ((أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) السياسية في لبنان عام 1943 وموقف بريطانيا منها)) ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد (3) ، (الأردن ، 1992) ، ص130 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 49 ـــ 50 .

الله اليافي) وباقي أعضاء المجلس على توجيه الشكر للشعب اللبناني والدول والمؤسسات التي وقف إلى جانب الشعب اللبناني في مسيرته الوطنية تجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل بالاستقلال الكامل[1].

ـــ عبد الله اليافي واتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان 1945 ـــ 1946

على الرغم من حصول لبنان على الاستقلال عام 1943 ، إلا أن هذا الاستقلال كان منقوصاً ، ولم تكن السيادة الوطنية قد تحققت ، بسبب بقاء الجيوش الفرنسية والبريطانية على الأراضي اللبنانية ، لذلك سعت القوى الوطنية في لبنان من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية للإسراع بانسحاب تلك القوات من الأراضي اللبنانية[2].

جرت مفاوضات ثنائية بين فرنسا وبريطانيا من أجل سحب قواتهما من لبنان ، وتوصل الطرفان إلى اتفاق مشترك يوم 13 كانون الأول 1945 تضمن سحب تلك القوات وجلاءها عن لبنان ، وتم إبلاغ الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) ورئيس الحكومة (رياض الصلح) بهذا الاتفاق[3].

قدمت الحكومة اللبنانية نص الاتفاق إلى مجلس النواب ، وقد ناقش الاتفاق بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 كانون الأول 1945 ، وبعد أن ألقى رئيس الحكومة اللبنانية نص الاتفاق الخاص بالجلاء ، ناقش المجلس نص الاتفاق ، وقد أبدى

---

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الخامس لسنة 1943 ، الجلسة (4) المنعقدة في 1 كانون الأول 1943 ، ص 2 ـــ 9.

(2) *Leila Maire , Lebanon :Improbable Nation A study in politcal Development ,(Beirut , 1965),p.62;*

غسان تويني وفارس ساسين ونواف سلام ، كتاب الاستقلال بالصور والوثائق ، الطبعة الثالثة ، دار النهار للنشر، (بيروت، 2001) ، ص 288.

(3) الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص198.

النائب (عبد الله اليافي) بعض التحفظات عليه ((لأنه لم يُعلن رسمياً استقلال لبنان من قبل الحكومة الفرنسية)) ، وأكد على أن يتضمن الجلاء كل القوات والبعثات العسكرية عن المطارات والموانئ اللبنانية وخروجها عن لبنان ، وأبدى استغرابه من عدم مشاركة الحكومة اللبنانية في مفاوضات الجلاء[1].

وعندما لم تكن الحكومة الفرنسية جادة في موضوع الانسحاب من الأراضي اللبنانية ، قامت الحكومة اللبنانية بطرح قضية الجلاء على مجلس الأمن الدولي[2] ، كما قدمت الحكومة اللبنانية في 14 شباط 1946 شكوى إلى المجلس لفتت فيها نظر المجلس إلى وجود الجيوش الأجنبية على الأراضي اللبنانية ، وطالبت بانسحاب تلك الجيوش فوراً[3].

ناقش مجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقد بتاريخ 15 شباط 1946 قضية وجود القوات الأجنبية في لبنان ، وقرر المجلس قيام فرنسا بإجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان حول جلاء جيوشها عن الأراضي اللبنانية وأن تحدد

---

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1945 ، الجلسة (10) المنعقدة في 13 كانون الأول 1945 ، ص 9 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 188.

(2) د.ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (4808 , 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/600/948) والمؤرخ في 10 آب 1945 ، الوثيقة (52) ، ص 30 ؛ منير تقي الديين ، الجلاء : وثائق خطيرة تنشر للمرة الأولى تكشف النقاب عن أسراء جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام 1946 ، دار بيروت ، (بيروت ، 1956) ، ص 164 ـــــ 165.

(3) مناقشات مجلس الأمن لقضية سورية ولبنان ، المحضر الرسمي الكامل ، دار الأحد ، (بيروت ، 1948) ، ص1 ـــــ2 ؛ شاكر الدبس ، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة ، مطبعة الإنشاء ، (دمشق ، 1968) ، ص 89 .

موعد الانسحاب النهائي[1] ، وكانت مناقشات مجلس الأمن الدولي محور مناقشات مجلس النواب اللبناني ، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ 19 شباط 1945 طالب النائب (عبد الله اليافي) من الحكومة اللبنانية بعض الإيضاحات حول ما جرى في مجلس الأمن من مناقشات حول الجلاء ، وأكد انتصار القضية اللبنانية في مجلس الأمن ، وبيّن بأن قرار مجلس الأمن كان من مصلحة لبنان ، وعدَّ المباحثات بأنها جادة ومثمرة وأظهرت عدالة القضية اللبنانية[2].

استجابت فرنسا وبريطانيا لقرار مجلس الأمن الدولي ، فدخلت في مفاوضات مع لبنان وسورية في باريس أسفرت عن التوقيع على بروتوكول رسمي في 23 آذار 1946 حدد فيه يوم 31 كانون الثاني 1946 موعداً لجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان ، وبدأت الجيوش الفرنسية والبريطانية بالانسحاب من لبنان إلى أن أنسحب آخر جندي فرنسي عن لبنان فجر يوم 31 كانون الأول 1946 ، واتخذ هذا اليوم أيضاً عيداً وطنياً يحتفل به اللبنانيون من كل عام[3].

ـــــ اختيار عبد الله اليافي وزيراً للعدلية (14 كانون الأول 1946 ـــــ 7 حزيران 1947

(1) فوزي أبو دياب ، لبنان والأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، (بيروت ، 1978) ، ص 58 ـــــ 59 ، الدبس ، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة ، ص 90.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1945 ، الجلسة (12) المنعقدة في 19 شباط 1946 ، ص 2 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 165 ـــــ 166.

(3) كميل شمعون ، مراحل الإستقلال ، مطابع ألف ليلة وليلة ، (بيروت ، 1949) ، ص 348 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 227 ؛ أبو دياب ، لبنان والأمم المتحدة ، ص 61 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 428 .

كلّف رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) رياض الصلح بتشكيل الحكومة اللبنانية[1]، واستطاع تأليفها بتاريخ 14 كانون الأول 1946 وتولى (عبد الله اليافي) فيها (وزارة العدلية) [2]، وضمت الحكومة اللبنانية ـــــ حسب ما ذكرته الوثائق الأمريكية ـــــ أقطاب الزعامة السياسية من ذوي النفوذ النيابية والشعبية في لبنان ، وانها لا تعكس صورة الأحزاب السياسية الوطنية ، بل هي مجموعة من الشخصيات اختيرت ببراعة من قبل الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) من أجل غايات شخصية لضمان إعادة انتخابه لولاية ثانية لرئاسة الجمهورية[3] ، وبما أن

---

(1) *U . S . S . D . L . I and F. A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 12, 1946 , No : 665 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 1, p.287.*

(2) حكومات لبنان : 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943 ـــــ 2003 ، الإصدار الرابع ، جمع وتقديم جان ملحه ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، 2003) ، ص 62. وتشكلت الحكومة بموجب المرسومين المرقمين (7685 / K) و (7686/ K) والمؤرخين في 14 كانون الأول 1946 ، وضمت الحكومة فضلاً عن عبد الله اليافي كل من : صبري بك حماده (نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية) ، الأمير مجيد أرسلان (وزيراً للدفاع والبريد والبرق) ، كميل شمعون (وزيراً للمالية) ، هنري بك فرعون (وزيراً للخارجية والمغتربين) ، كمال بك جنبلاط (وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة والشؤون الاجتماعية) والياس الخوري (وزيراً للصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946، الجلسة (12) المنعقدة في 14 كانون الأول 1946، ص 200 ـــــ201 .

(3) *U . S . S . D . L . I and F. A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 20, 1946 , No : 297 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 2, p.55 – 56.*

وزير المالية (كميل شمعون) كان يشغل منصب وزير مفوض في لندن ، فقد كُلّف (عبد الله اليافي) وزير العدلية بمهام وزير المالية وكالة لحين عودة كميل شمعون[1].

ألقى رئيس الحكومة (رياض الصلح) البيان الوزاري لحكومته في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 21 كانون الأول 1946 لمناقشة والحصول على ثقة المجلس لحكومته ، وتضمن البيان الوزاري خطة شاملة لحكومته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الدول العربية والأجنبية ، وتأكيده للوقوف إلى جانب القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[2].

وبخصوص مسألة المحاكم اللبنانية ، عمل عبد الله اليافي (وزير العدلية) ومن خلال الحكومة على مفاوضة الفرنسيين بشأن الغاء المحاكم المختلطة ، وهي الأثر الأخير للانتداب الفرنسي ، إلا ان الفرنسيين تهربوا في بادئ الأمر بحجة أن المسألة لا تتعلق بهم بل بالدول الأجنبية الكبرى ، وهي شريكاتهم في هذه المحاكم لوجود الكثير من الرعايا الأجانب في لبنان ، لكن رئيس الحكومة (رياض الصلح)

---

(1) *U . S . S . D . L . I and F. A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, December 15, 1946 , No : 667 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 2, p.52.*

وينظر نص المرسوم المرقم (7687) والمؤرخ في 14 كانون الأول 1946 الخاص بتكليف عبد الله بمهام وزير المالية وكالة في : البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 168.

(2) ينظر نص البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح في : م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946 ، الجلسة (12) المنعقدة في 21 كانون الأول 1946 ، ص 201 ـــ 202 .

ووزير العدلية (عبد الله اليافي) دخلا في مفاوضات مع الفرنسيين وباقي الدول الأجنبية التي لها رعايا في لبنان كل على حدة ، إلى أن تم الاتفاق النهائي بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية على الغاء تلك المحاكم ، وتم الاتفاق على اقتصا مطلب كل دولة على وجوب تطبيق قانونها الوطني فيما يتعلق بالأحوال الشخصية لرعاياها القاطنين في لبنان ، وأكد وزير العدلية (عبد الله اليافي) أنه لم يكن في المطلب انتقاص من سيادة لبنان واستقلاله لأن المبدأ معترف به في القانون الدولي[1].

ناقش مجلس النواب بجلسته المنعقدة في 30 كانون الأول 1946 مشروع قانون مستعجل يقضي بإلغاء تلك المحاكم المختلطة ، وقد أدلى وزير العدلية (عبد الله اليافي) ببيان على المجلس قال فيه أن الحكومة قدمت إلى البلاد ومجلس النواب ثلاثة ((زهرات)) وهي ((جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان جلاء تاماً وتخفيض سعر الحنطة والغاء المحاكم المختلط)) ، ووجه شكره للدول الكبرى التي تنازلت عن امتيازاتها في لبنان[2].

كما قام عبد الله اليافي (وزير العدلية) بسلسلة من الأعمال المتعلقة بإصلاح النظام القضائي في لبنان ، وتنظيم المحاكم الخاصة بجميع الطوائف في لبنان بما فيها المحاكم الصلحية والبدائية والاستئناف والتمييز ، وترأس (عبد الله اليافي) عدد من اللجان الخاصة بإصلاح القوانين القضائية في لبنان ، كما ساهم في إصلاح

---

(1) الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 280 ـــــ 281.

(2) م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني لسنة 1946 ، الجلسة (13) المنعقدة في 30 كانون الأول 1946 ، ص 3 ـــــ 4 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 281 ـــــ 282.

قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف اللبنانية ، وعمل على زيادة ميزانية وزارة العدلية[1].

وفي 29 أيار 1946 استقال كمال جنبلاط من وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة ، وتم تكليف (عبد الله اليافي) بتأمين أعمال وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة والشؤون الاجتماعية وذلك بموجب المرسوم المرقم (9128 / k) والمؤرخ في 29 أيار 1946[2].

ـــــ إعادة انتخاب عبد الله اليافي عضوا في مجلس النواب عام 1947

لم يكمل مجلس نواب عام 1943 ولايته النيابية الكاملة والبالغة أربع سنوات ، إذ تعرض للحل بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (8685 / K) والمؤرخ في 8 نيسان 1947 ، ودعا المرسوم في مادته الثانية إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد وعلى دورتين الأولى في 25 أيار والثانية في 1 حزيران من العام ذاته[3].

(1) أبو زيد ، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم ، ص 22.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد (23) في 4 حزيران 1947 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، ص 168 ؛ ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 68.

(3) هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (ظروف ، قوانين ونتائج) ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، (بيروت، 2001) ، ص 54؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، ص 222 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث، ص 30.

بدأت عملية التحضير للانتخابات ، وكانت المنافسة شديدة بين المدن اللبنانية ولا سيما في مدينة بيروت التي رشح (عبد الله اليافي) نفسه عنها ضمن قائمة سامي الصلح (كتلة نواب بيروت) ، والتي تنافست مع (اللائحة الحكومية) ، فضلاً عن قوائم منافسة أخرى مثل الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية[1].

جرت الانتخابات في موعدها المحدد ، وانتهت بتاريخ 1 حزيران 1947 ، وأسفرت عن فوز (عبد الله اليافي) الذي حصل على أعلى الأصوات عن مدينة بيروت ، حيث حصل على (17847) صوتاً[2].

وبعد تشكيل مجلس النواب ، قدّم رياض الصلح استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية في 7 حزيران من العام ذاته، وكلفه رئيس الجمهورية بتشكليها ثانية فألفها في اليوم نفسه[3]، وعرض رياض الصلح بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 حزيران 1947 ، وبعد مناقشة البيان أعطى

(1) فؤاد البدوي ، الكتاب الأخضر في السياسة اللبنانية 1943 ـــــ 1950 ، الطبعة الأولى ، منشورات إدارة جريدة الثقافة الوطنية ، (بيروت ، 1950) ، ص 69 ؛ خدّاج ، لبنان والبرلمان ، 224 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص ص 52 ؛ 510.

(2) وفاز عن مدينة بيروت (8) نواب آخرين . هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (ظروف ، قوانين ونتائج) ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، (بيروت، 2001) ، ص 54 ؛ غندور ، النظم الانتخابية ، ص 375 ـــــ 378.

(3) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الساس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 ، الجلسة (1) المنعقدة في 9 حزيران 1947 ، ص 4 ـــــ5 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 175 ؛ ينظر نص التشكيلة الحكومية في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 68.

النائب (عبد الله اليافي) ثقته للحكومة والتي حصلت على الثقة بإجماع النواب والبالغ عددهم (48) من أصل (55) [1].

ـــــ حكومة عبد الله اليافي الثالثة (7 حزيران 1951 ـــــ 11 شباط 1952)

على أثر استقالة الحكومة اللبنانية في 5 حزيران 1951 ، بدأ رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) استشاراته الشخصية لتأليف الحكومة الجديدة ، وظهر بأن الخلاف كان محتدماً حول من سيشكل تلك الحكومة ، وبدأ الحديث عن ثلاثة مرشحين لتأليفها وهم : (عبد الله اليافي ورياض الصلح وسعدي المنلا) ، وكان عبد الله أكثر حضاً للترشيح كونه لا يلقى معارضة من الأوساط النيابية والشعبية ، على العكس من رياض الصلح الذي كان يلقى معارضة قوية من بعض الجهات[2].

استقر الرأي في النهاية على اختيار (عبد اليافي) لتشكيل الحكومة ، وظهر ان الكتلة الدستورية بزعامة (سليم الخوري) شقيق رئيس الجمهورية ومعه عدد من السياسيين استطاعوا إقصاء (رياض الصلح) من تسلم الحكومة في لبنان وأعطوها لخصمه (عبد الله اليافي) [3]، الذي شكلها في 7 حزيران 1951 ، وتكونت من (7) وزراء [4] ، وعرض رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) بيان

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 ، الجلسة (2) المنعقدة في 17 حزيران 1947 ، ص 10 ـــــ 22 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 176 ـــ 184.

(2) سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودور السياسي حتى عام 1951 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، (بغداد ، 2001) ، ص 223.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (أ . س /11 / 8 / 268) والمؤرخ في 9 حزيران 1951، الوثيقة المرقمة (33) ، ص 136.

(4) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (ت / 333 / 333 /

حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 19 حزيران 1951 ، وتضمن البرنامج العام الذي ستقوم به الحكومة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأكد ان الحكومة ستباشر بالتعاون مع الأقطار على تأييد قضية فلسطين ، وتقديم ما تستطيع من المعونة للشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقهم في ((ظل سلام وطيد)) ، كما تضمن البيان عزم الحكومة على الإصلاح الإداري والقضائي في دوائر الدولة ومؤسساتها المختلفة[1]، وبعد مناقشات النواب للبيان الوزاري ، نالت حكومة عبد الله اليافي الثقة بأكثرية أعضاء مجلس النواب[2].

---

300 / 13433) في 11 حزيران 1951 ، الوثيقة المرقمة (34) ، ص 138 ، وتألفت الحكومة من : عبد الله اليافي (رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية) ، وفيليب بولس(نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة والمواصلات وإميل لحود (وزيراً للتربية الوطنية) وفيليب تقلا (وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني) ويوسف الهراوي (وزيراً للزراعة) وبهيج تقي الدين (وزيراً للصحة والإسعاف العام والشؤون الاجتماعية) وشارل حلو (وزيراً للخارجية والمغتربين) ورشيد بيضون(وزيراً للدفاع الوطني) ومحمد صفي الدين (وزيراً للبريد والبرق والأنباء) ورشيد كرامي (وزيراً للعدلية) . ناجي كريم الحلو ، حكام لبنان 1920 ـــــ 1980 ، الطبعة الأولى، (بيروت ، 1980) ، ص82 ـــــ 83 ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومات ، ص 84 ؛ حكومات لبنان ، ص 89 .

(1) ينظر نص البيان الوزاري لحكومة عبد الله اليافي في : م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951 ، الجلسة (3) في 19 حزيران 1951 ، ص 24 ـــــ 70؛ مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، ص 99 ـــــ 109؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 221 ـــــ 224.

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951 ، الجلسة (3) في 19 حزيران 1951 ، ص 27 ـــــ 70 ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها

ـــــ عبد الله اليافي وقضية إعدام أنطوان سعادة واغتيال رياض الصلح عام 1951

قام الحزب القومي السوري الاجتماعي بمحاولة انقلاب فاشلة في لبنان في 9 حزيران 1949[1]، وعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعاً طارئاً قرر فيه حل الحزب القومي وملاحقة أعضاءه ، فلجأ رئيس الحزب (انطوان سعادة) يوم 11 حزيران إلى سورية[2] ، كما أصدرت الحكومة أمراً باعتقاله[3].

في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 224 ـــــ 243 ؛ ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 85.

(1) *U . S . S . D . L . I and F. A 1945 – 1949 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon, June 11, 1949 , No :A – 84 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 4, p.136;*

الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 228 ـــــ 229.

(2) ومن الجدير بالإشارة إلى أن الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سورية بتاريخ 30 آذار 1949 كان له أثر مهم في تشجيع الحزب القومي السوري للقيام بمحاولة انقلابية مماثلة في لبنان من أجل إفساح المجال للقيام بثورة داخلية أو قلب نظام الحكم مباشرة والاستيلاء على السلطة في لبنان . ينظر :

Labib Yamak , Party politics in Lebanese political system , In : Leonard Binder :politics in Lebanon , (Beirut , 1966) , p.155.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2684 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (حركة الحزب القومي السوري الاجتماعي المسلحة في لبنان : أسبابها ودوافعها ونتائجها وأسرار اعتقال أنطوان سعادة وإعدامه) المرقم (س / 744 / 8564) في 12 تموز 1949 ، الوثيقة المرقمة (58) ، ص 191 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، ج3 ، ص 237.

أدركت الحكومة اللبنانية خطورة ما جرى ، فاتفقت مع الحكومة السورية على تسليم أنطوان سعادة والتي سلمته إلى الحكومة اللبنانية بتاريخ 8 تموز من العام ذاته ، ومثُل أمام المحكمة العسكرية اللبنانية ووجهت له تهمة الخيانة العظمى والتحريض على العصيان المسلح وتهديد أمن الدولة ، وأصدرت المحكمة عليه بالإعدام والذي نفذ فيه في اليوم نفسه[1].

أثارت قضية اعدام أنطوان سعادة استياءً لدى الرأي العام اللبناني ، وناقش مجلس النواب في جلسات عديدة قضية الإعدام من قبل بعض نواب المعارضة الموالين لسورية وللحزب القومي السوري[2]، لكن وعلى أثر ورود أنباء عن قيام الحزب القومي بنشاط معارض للبنان داخل سورية ، قدم عدد من نواب المجلس[3] بسؤالين لرئيس الحكومة اللبنانية (عبد الله اليافي) بجلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 2 كانون الأول 1951 ، الأول يتعلق بموقف الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية ((التي رخصّت بالعمل لحزب حلته السلطات اللبنانية لأسباب تتعلق بالمحافظة على أمن البلاد ... وبعدما تبين أن هذا الحزب يقوم في دمشق بنشاط ضد لبنان ويحيك المؤامرات ضد رجالاته)) ، والسؤال الثاني يتعلق بالتدابير التي اتخذتها أو تنوي الحكومة اتخاذها في سبيل منع أي ترويج أو دعاية يقوم بها لبناني وبأية وساطة لمصلحة جماعة هذا الحزب المحل ... وهل تراقب الحكومة

(1) الصلح ، أحتكم إلى التاريخ ، ص 94 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 242؛ الخوري ، النيابة في لبنان، ص 221.

(2) ينظر تفاصيل مناقشات مجلس النواب لقضية إعدام أنطوان سعادة ولا سيما من قبل النائب (كمال جنبلاط) في : الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 170 ـــــ 171.

(3) منهم : سليمان عرب ، قبولي الذوق وعلي بزي.

الأعضاء الذين كانوا ينتمون رسمياً للحزب المنحل وتراقب تحركاتهم ونشاطاتهم واتصالاتهم مع رفاقهم خارج لبنان؟))[1].

أجاب عبد الله اليافي (رئيس الوزراء) على السؤالين موضحاً أن الحكومة بعد أن حلّت الحزب القومي السوري وقامت بمحاكمة بعض أعضائه ، لاحظت في أوائل عام 1950 قيام بعض أعضاء الحزب المذكور المتنفذين في سورية بنشاط معادي ضد لبنان عن طريق توزيع المنشورات لإعادة تنظيم الحزب وتشكيله من جديد وتمت ملاحقة المسؤولين من قبل السلطات المعنية ، وأصدرت في 14 آذار قانوناً فرض عقوبة الاعتقال المؤقت بحق كل من يسعى لإعادة تأليف حزب منحل حرصاً على سلامة لبنان واستقلاله ، أن الحكومة تعمل على مكافحة الأحزاب التي تعمل ضد الكيان اللبناني وتحاول الإخلال بالأمن الداخلي للدولة اللبنانية[2] ، كما أجاب عبد الله اليافي (رئيس الوزراء) على سؤال للنائب (ناظم القادري) عن صحة ما أُشيع حول وضع الحكومة لمشروع قانون يقضي بمنح عفو عام عن المحكومين من أعضاء الحزب القومي السوري ؟ ، وبيّنَ عبد الله اليافي أن هذا الخبر غير صحيح ، ولم تفكر حكومته يمنح عفو عن المحكومين من أعضاء الحزب القومي السوري ، ولم تُعد أي قانون بهذا الخصوص[3].

وانتقاماً من رئيس الحكومة اللبناني السابق (رياض الصلح) الذي صادق على قرار إعدام رئيس الحزب القومي السوري ، نفذّ أعضاء من الحزب المذكور عدة محاولات لاغتيال (رياض الصلح) آخرها عندما كان متواجداً في الأردن يوم

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1951 ، الجلسة (8) في 20 كانون الأول 1951 ، ص 22 .

(2) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 172.

(3) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1951 ، الجلسة (8) في 20 كانون الأول 1951 ، ص 23 .

16 تموز 1951 ، وهو في طريقه إلى المطار الملكي بعمّان للعودة إلى لبنـــان ، تعرضت سيارته إلى إطلاق نار من قبل مسلحين ينتمون للحزب القومي السوري ، ومات (رياض الصلح) على الفور[1].

أدى نبأ الاغتيال إلى اندلاع المظاهرات في مختلف المدن اللبنانيـــة ، وأمـــر رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) الجيش اللبناني بالنزول في الشوارع لإعادة الأمن والاستقرار إلى نصابه[2]، وناقش مجلس النواب قضية الاغتيال في عدة جلســـات نيابية ، وخصصت الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 تمـــوز 1951 لتـــأبين (ريـــاض الصلح) ، وبعد أن أعلن مجلس النواب الوقوف خمس دقائق صمتاً وحـــداداً علـــى (الصلح) ، ألقى رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) خطاباً في رثاء الصلح ووطنيتـــه للبنان ، وعبّر عما يكنه اللبنانيين من حزن عميق على مقتله ، وأكـــد أن الـــبلاد العربية خسرت أحد المدافعين عن حقوقها ورمزاً نـــذر نفســـه لحمايـــة حريتهـــا واستقلالها[3].

كما أعلن رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) في جلسة مجلس النواب المنعقـــدة بتاريخ 16 آب 1951 عمّا توصل إليه التحقيق بقضية اغتيال (رياض الصـــلح) ،

---

(1) العبيدي ، رياض الصلح ، ص 34 ؛

Rabbath , La Formation Historique Du Liban, p.514.

(2) *U . S . S . D . L . I and F. A 1950 – 1954 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , July 19, 1951 , No : 30 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 6, p.242.*

(3) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الأول لســـنة 1951 ، الجلســـة (8) في 25 تموز 1951 ، ص 1 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 244 ؛ الجبـــوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 173.

وبيّن بأن الحكومة لم تتمكن سابقاً من الإدلاء ببيان شامل عن القضية في مجلس النواب لسببين : الأول من أجل المحافظة على سرية التحقيق وسلامته ، والثاني لأن جريمة الاغتيال وقعت خارج لبنان ، وأكد أن التحقيق كشف عدة أمور منها : اعتقال السلطات الأردنية عشرات المشبوهين وتم التحقيق معهم ، كما أثبت التحقيق انتقال عدة أشخاص قبل وقوع جريمة الاغتيال بين سورية والأردن ، وأثبت كذلك اشتراك مجموعة من أعضاء الحزب القومي السوري بجريمة الاغتيال ولهم اتصال مع أعضاء من الحزب الموجودين في سورية ، ودعا رئيس الوزراء (عبد الله اليافي) الصحافة اللبنانية إلى عدم القاء التهم على بعض الدوائر الحكومية ولا سيما في الأردن لأن ذلك يسيء إلى العلاقات الودية بين البلدين ولأن ذلك يسيء في مجرى التحقيق نفسه ، ووعد بإبلاغ المجلس بكل ما يستجد في التحقيق من معلومات ، وأكد (عبد الله اليافي) أن حكومته ماضية في مساعيها واتصالاتها لاتخاذ التدابير الكفيلة للقضاء على كل من يريد النيل من لبنان واستقلاله والإضرار بأمنه[1].

ـــــ دور عبد الله اليافي في انتفاضة عام 1952 والإطاحة بحكم الرئيس بشارة الخوري

واجه حكم الرئيس (بشارة الخوري) معارضة واسعة وصلت حد المطالبة باستقالته ، ويعود ذلك إلى المساوئ التي امتاز به عهده ولا سيما تفشي الرشوة والمحسوبية وانتشار الفساد الإداري وحكم الرجعية والإقطاعية [2]، كما تدهورت

---

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1951، الجلسة (14) في 16 آب 1951، ص7.

(2) *David Gordon , Lebanon: Fragmented Nation , First Edition ,(London , 1981) , p.49;*

الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 85.

أوضاع لبنان السياسية والاقتصادية ، وانقسم أعضاء مجلس النواب على قسمين ، الأول مؤيد للحكم ، والثاني معارض له ، وتجسدت تلك المعارضة بتشكيل (الجبهة الاشتراكية الوطنية) في 4 أيار 1952 بقيادة (كمال جنبلاط) [1] ، والتي ضمت في صفوفها عدد من الأحزاب والشخصيات النيابية المعارضة لحكم الرئيس (بشارة الخوري) [2].

بدأت الجبهة بالعمل من أجل المواجهة مع السلطة اللبنانية وتصعيد المعركة ضد الرئيس بشارة الخوري ، وقامت بتوسيع دائرة المعارضة بالاتصال مع عدد من القادة السياسيين في بيروت وطرابلس وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي) ، وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي على توحيد الجهود في جبهة متحدة للمعارضة تتولى اتخاذ الخطوات الملائمة للإصلاح في لبنان وفي مقدمتها انهاء حكم الرئيس بشارة الخوري[3].

---

(1) عمار منهل محمد التك ، كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية 1917 ـــــ 1977 ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، (كلية الآداب ، 2013) ، ص 42 ـــ 43 ؛ جاسم محمد الجبوري ، ((تجربة العمل الجبهوي في لبنان 1949 ـــــ 1958)) ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (58) ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، 2010) ، ص 214.

(2) من أبرز تلك الأحزاب : الحزب التقدمي الإشتراكي وحزب الكتلة الوطنية والحزب القومي السوري الاجتماعي وعدد من الشخصيات منهم : كميل شمعون ، أنور الخطيب ، عبد الحميد كرامي ، أميل البستاني ، غسان تويني ، بطرس أده ، عبد الله الحاج ، إميل البستاني ودكران توسباط . جريدة الأنباء (بيروت) ، العدد (8) في 4 أيار 1951 ؛ سامي ذبيان ، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، (بيروت ، 1977) ، ص 138.

(3) فارس اشتي ، الحزب التقدمي الإشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949 ـــ 1975 ، المجلد الثاني : دور الحزب (1949 ـــــ 1964) ، الطبعة الأولى ، الدار التقدمية ، (بيروت ، 1989) ، ص 773 ـــ 774 .

أعلن عبد الله اليافي انضمامه للمعارضة بتاريخ 28 آب 1952 ، مؤكداً أن هذا الانضمام جاء استجابة للمطالب الشعبية ، ودعا عبد الله اليافي إلى تصحيح الاوضاع السياسية والدستورية في لبنان ، وإيجاد حكم ديمقراطي يتفق ومطالب المعارضة الذي يضمن حرية الإنسان وحقوق الشعب ، ودعا رئيس الجمهورية إلى النزول عند إرادة الشعب والتخلي عن السلطة بأسرع وقت[1].

دعت الجبهة الاشتراكية الشعب اللبناني والمعارضة إلى إعلان الإضراب العام يوم 15 أيلول[2]، وكان لعبد الله اليافي دور كبير في استمرار الإضراب في بيروت ، وأصر على تحقيق مطالب المعارضة بمحاكمة المسؤولين عن الفساد وتعديل قانون الانتخابات وقانون المطبوعات وحرية العمل الحزبي ورفع القيود التي تعرقل النمو الاقتصادي في لبنان[3].

وفي اليوم الثالث للإضراب 17 أيلول 1952 ، طالب (عبد الله اليافي) وعدد كبير من أعضاء المعارضة[4] في بيان لهم رئيس الجمهورية بالاستقالة ، وأبلغوا قائد الجيش (فؤاد شهاب) بطلبهم هذا ، وطلبوا منه وقوف الجيش على الحياد ، ونفوا نية المعارضة تسليم رئاسة الجمهورية لغير الموارنة ، وأصدر (عبد الله اليافي وسامي الصلح) بياناً دعا فيه إلى استمرار الإضراب حتى استقالة رئيس الجمهورية[5].

(1) جريدة النهار ، العدد (5119) في 29 آب 1952.
(2) جريدة النهار ، العدد (5131) في 13 أيلول 1951.
(3) جريدة النهار ، العدد (5134) في 17 أيلول 1951.
(4) منهم : كمال جنبلاط وكميل شمعون ورشيد كرامي .
(5) جريدة النهار ، العدد (5135) في 18 أيلول 1951.

عرض رئيس الجمهورية على قادة المعارضة وبخاصة القادة السنة وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي وحسين العويني) لتشكيل حكومة جديدة ، إلا أن عبد الله اليافي ورفاقه رفضوا التعاون مع رئيس الجمهورية في هذا المجال[1].

وأمام الوضع المتأزم في لبنان ، وإصرار عبد الله اليافي وباقي قادة المعارضة على عدم التعامل مع رئيس الجمهورية ، واستمرار الإضراب العام ، وعدم قدرة رئيس الجمهورية على تشكيل حكومة لبنانية جديدة، لم يكن أمام الرئيس (بشارة الخوري) إلا تقديم استقالته إلى رئيس مجلس النواب في ليلة 17 / 18 أيلول 1952 ، وأصدر مرسوماً بتعيين (اللواء فؤاد شهاب) رئيساً للحكومة ، وأذاع (اللواء فؤاد شهاب) صباح يوم 18 أيلول بياناً إلى الشعب اللبناني أعلن فيه استقالة رئيس الجمهورية وتسلمه مهام الحكم مؤقتاً لحين انتخاب رئيس جديد للبنان[2].

باشر أعضاء الجبهة الاشتراكية وفي مقدمتهم عبد الله اليافي للعمل على قطف ثمار النصر في الانتفاضة الشعبية ، وطرحوا برنامجاً تضمن دعوة الرئيس لمغادرة البلاد ومقاومة الإتيان بشخص يشكل استمراراً لعهد الرئيس (بشارة الخوري) ، وتم مناشدة فؤاد شهاب تجنيب حكومته النشاط السياسي وتأييد كل مرشح معارض يحصل على الأكثرية [3]، وأثناء اجتماع للجبهة في 21 أيلول 1952 ، تقرر ترشيح أحد أعضائها وهو (كميل شمعون) لرئاسة الجمهورية ، إلا

---

(1) حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان 1943 ـــــ 1952 ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، (بيروت ، 1981) ، ص 621 ـــــ 622 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثالث ، ص 476

(2) نقولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة فؤاد شهاب ، دار النهار ، (بيرون ، 2011) ، ص 137 ؛ حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ، ص 622.

(3) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، الطبعة الثانية ، الدار التقدمية ، (المختارة ، لبنان، 1987) ، ص 170 ـــــ171.

أنه ترشح كذلك للرئاسة أحد أركان المعارضة وهو (حميد فرنجية) ، فاجتمع المرشحان واتفقا على الاحتكام إلى لجنة مؤلفة من عبد الله اليافي وكمال جنبلاط وحبيب أبو شهلا تقوم بإجراء استفتاء سري لمعرفة رأي الأكثرية ، وتحافظ على سرية الأوراق ويتعهد كل منهما بالانسحاب لزميله عندما يرى أنه أقل منه أصواتاً ، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح كميل شمعون ، فتنازل حميد فرنجية له [1]، وانتخب مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1952 كميل شمعون رئيساً للجمهورية وبالإجماع[2].

تشكيل عبد الله اليافي للحكومة اللبنانية ما بين 1953 ـــــ 1954

أصدر رئيس الجمهورية (كميل شمعون) مرسوماً بتاريخ 30 أيار 1953 قضى بحل مجلس النواب ، ونص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في شهر تموز 1953[3] ، ورشح (عبد الله اليافي) عن دائرة (المزرعة) الانتخابية في مدينة بيروت[4]، وجرت الانتخابات في المدة ما بين 16 تموز ـــــ 10 آب من

(1) جريدة النهار ، العدد (5138) في 21 أيلول 1952 ؛ جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ص 171 ؛ اشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ، المجلد الثاني ، ص 782.

(2) م . م . ن ، ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثائي الأول لسنة 1952 ، الجلسة (2) المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1952 ؛ جريدة النهار ، العدد (5140) في 24 أيلول 1952 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 181.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2685 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (الانتخابات النيابية لعام 1953) المرقم (س / 3 / 1201/1201 /76) والمؤرخ في 1 حزيران 1953 ، الوثيقة المرقمة (11) ، ص 5 ؛ الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 278.

(4) الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 515.

العام ذاته[1]، واعلنت نتائج الانتخابات في عدة مراحل وكان الإعلان عن نتائج مدينة بيروت يوم 16 تموز ، وفاز عبد الله اليافي نائباً عن مدينة بيروت بحصوله على (4699) صوتاً[2].

وعلى أثر عقد مجلس النواب جلسته الأولى في 13 آب 1953 ، كلّف رئيس الجمهورية (كميل شمعون) النائب (عبد الله اليافي) بتشكيل الحكومة في 16 آب ، فألفها في اليوم ذاته[3]، ونالت الحكومة ثقة مجلس النواب وبالأكثرية في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 أيلول 1953[4].

واجهت حكومة (عبد الله اليافي)مشاكل عدة منها : احتدام الخلاف بينها وبين المعارضة ولا سيما مع الجبهة الاشتراكية ، التي لم يشارك أحد من أعضائها في الحكومة ، وتعرضت للكثير من النقد من قبل أعضاء الجبهة في مجلس النواب ولا سيما من قبل النائب (كمال جنبلاط) وباقي زملاءه الذين رأوا بان الحكومة

---

(1) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفه رقم (2685 / 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (الانتخابات النيابية لعام 1953) المرقم (س /1 / 113 / 1201/113/ 210) والمؤرخ في 11 آب 1953 ، الوثيقة المرقمة (24) ، ص 16 .

(2) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الأول لسنة 1953 ، جلسة إعلان نتائج الانتخابات النيابية لعام 1953 والمنعقدة بتاريخ 13 آب 1953 ، ص 2 ـــــ3 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 515.

(3) ينظر نص المرسوم المرقم (2510) والمؤرخ في 16 آب 1953 والمتضمن تعيين عبد الله اليافي رئيساً للحكومة في : جريدة النهار ، العدد (5418) في 18 آب 1953 ؛عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 86 ؛ الحلو ، لبنان 1920 ـــــ 1980 ، ص 97.

(4) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1953 ، الجلسة (2) المنعقدة بتاريخ 3 أيلول 1953 ، ص 72 ـــــ 73 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 316.

لم تلتزم بوعودها بإجراء الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ورأى (كمال جنبلاط) بوجود أزمة عميقة في البلاد تحتاج لانقلاب جذري ، واستنكرت الجبهة قيام الحكومة اللبنانية بتعديل (قانون المطبوعات) للحد من حرية الصحافة[1].

وأثناء مناقشة مجلس النواب لسياسة الحكومة الداخلية والخارجية بتاريخ 16 شباط 1954 ، حدث مشادات كلامية بين نواب المعارضة بقيادة (النائب كمال جنبلاط) و رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) ، وبعد سلسلة من المناقشات الحادة ، قدّم عبد الله اليافي استقالة حكومته ، وعلى أثرها طرح اليافي الثقة لحكومته فنالها بأكثرية (18) صوتاً ضد (16) ، إلا أن الرئيس كميل شمعون رفض تلك الاستقالة ، وقد أصدر ديوان الرئاسة بياناً أوضح فيه أنه وبعد دراسة رئيس الجمهورية للوضع الناشئ عن هذه الاستقالة ((رأى أن لا مجال لقبولها)) لأن ظروف الحكم تتطلب الاستقرار ومواصلة العمل من قبل الحكومة لإنجاز المشاريع التي تعهدت بها ، لذلك فأن رفض الرئيس قبول هذه الاستقالة أملاً بأن ((تتابع الحكومة عملها كالمعتاد مضطلعة بالمهام الجسام الملقاة على عاتقها في الحقلين الداخلي والخارجي ، لما فيه خير لبنان ومصلحته العليا)) [2].

استمرت عملية التصعيد السياسي بين المعارضة ممثلة بالجبهة الاشتراكية والحكومة اللبنانية ، فطالب (كمال جنبلاط) ومنذ يوم 19 آذار 1954 من خلال

(1) جريدة الأنباء ، العدد (130) في 23 كانون الثاني 1954.

(2) جريدة النهار ، العدد (5572) في 17 شباط 1954 ؛ جريدة الأنباء ، العدد (134) في 20 شباط 1954 ؛ عبّوشي ، تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة ، ص 86 . ينظر نص البيان الرسمي الصادر عن ديوان رئاسة الجمهورية الخاص برفض الاستقالة في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 98.

جريدة الأنباء بالدعوة إلى البدء بـــــ ((رفع الحصانة عن عبد الله اليـــافي)) [1]، ومما عقد المشكلة بين المعارضة والحكومة ، وقوع اشتباكات بين طلبة الجامعـــة الأمريكية في بيروت ورجال الأمن في 27 آذار من العام ذاته[2]، وكانت النتيجـــة إطلاق رجال الأمن النار على المتظاهرين ، وأسفرت عن مقتل أحـــد المتظـــاهرين وجرح (19) منهم ، و (24) من رجال الأمن[3] ، وناقش مجلس النواب بجلســـته المنعقدة بتاريخ 30 آذار 1954 قضية التظاهرة ، ورأى الكثير من النواب بـــأن هناك تقصير من قبل الحكومة في مسألة التعامل مع المتظاهرين ، في حين حمّـــل رئيس الحكومة (عيد الله اليافي) وزير الداخلية الطلاب مسؤولية الحادث ، وحدثت مشادة عنيفة بين النائب (كمال جنبلاط) ورئيس الحكومة (عبد الله اليافي) ، وبعـــد تدخل النواب بينهما رفعت الجلسة النيابية[4] ، ثم واصل المجلس بجلسته المنعقدة في 1 نيسان 1954 مناقشة قضية التظاهرة ومسألة إطلاق النار على المتظاهرين وعلى أثر تقديم عدد من النواب باقتراح يتضمن تشكيل لجنة تحقيق يتقوم بالكشف عن ملابسات حادثة إطلاق النار وتحديد المسؤولين عنها ، رحب رئيس الحكومـــة

---

(1) جريدة الأنباء ، العدد (138) في 20 آذار 1954.

(2) حيث قام طلاب الجامعة بتظاهرات كبيرة فـــي بيـــروت احتجاجـــاً علـــى الحلـــف التركـــي الباكستانيالذي تم التوقيع عليه بين تركيا وباكستان في 3 نيسان 1954 ، والذي كان بداية لانشاء حلف بغداد عام 1955 .

(3) جريدة النهار ، العدد (5630) في 28 آذار 1954؛ د . ك . و ، ملفات الـــبلاط الملكـــي ، ملفه رقم (2684/ 311) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضـــية إلـــى وزارة الخارجية العراقية عن (تظاهرة طلاب الجامعة الامريكية في عام 1954) المرقم (س /313/56/12) والمؤرخ في 1 نيسان 1954، الوثيقة المرقمة (36) ، ص 78.

(4) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول لسنة 1954 ، الجلســـة (5) المنعقدة بتاريخ 30 آذار 1954 ، ص 2 ـــــــ 5 ؛ جريدة النهار ، العدد (5608) في 31 آذار 1954 .

(عبد الله اليافي) بتعيين تلك اللجنة ، وأكد بأن حكومته ستضع تحت تصرف لجنة التحقيق كل ما لديها من معلومات ووسائل تساعدها على تحقيق مهمتها وانها ستدرس قضية دفع التعويضات للمتظاهرين المتضررين ، ووافق المجلس على تشكيل تلك اللجنة للتحقيق الإداري والسياسي في القضية[1]، وقد أعدت اللجنة تقريراً ألقت فيه المسؤولية على الحكومة ، وحملّت الطلاب وأحزاب المعارضة جزءاً منها[2].

ومع زيادة حدة الأزمة السياسية وتصاعد مطالبات المعارضة باستقالة الحكومة ، قدّم (عبد الله اليافي) استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية في 8 أيلول 1954 ، وأكد (عبد الله اليافي) في كتاب الاستقالة أنها جاءت لتفسح المجال لقيام حكومة جديدة تسهر على ((تنفيذ الإصلاحات التي حققتها الحكومة الحالية)) وتلبية لرغبة الشعب اللبناني في انجاز البقية الباقية من المشاريع والقيام بالإصلاحات التي لم تتمكن الحكومة من تنفيذها لضيق الوقت ، وقد وافق رئيس الجمهورية (كميل شمعون) على قبول الاستقالة ، ووجه الرئيس شكره لعبد الله اليافي وباقي أعضاء الحكومة المستقيلة على الأعمال التي قاموا بها والمشاريع التي حققوها ، وكلّف رئيس الجمهورية من جديد (عبد الله اليافي) لتشكيل الحكومة القادمة ، إلا أن (عبد الله اليافي) اعتذر عن ذلك[3].

---

(1) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الأول لسنة 1954 ، الجلسة (6) المنعقدة بتاريخ 1 نيسان 1954 ، ص 2 ـــــ 3 ؛ جريدة النهار ، العدد (5610) في 2 نيسان 1954 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 184.

(2) جريدة النهار ، العدد (5658) في 30 أيار 1954.

(3) جريدة الحياة ، العدد (2346) في 9 أيلول 1954 ؛ جريدة النهار ، العددان (5744) و (5746) في 9 و 11 أيلول 1954 ؛ وينظر نص كتاب استقالة حكومة عبد الله اليافي في : ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 97 ـــــ 100.

ـــــ دور عبد الله اليافي في الانتفاضة اللبنانية 1957 ـــ 1958

أدت سياسة رئيس الجمهورية (كميل شمعون) وحكومته القائمة على تأييد مشاريع الاحلاف الغربية الاستعمارية من جهة ، وفشلها في القيام بالإصلاحات الداخلية إلى تصاعد حركة المعارضة الداخلية ضد نظام الحكم القائم في لبنان ، وبدأت المواجهة بين الطرفين في الأول من نيسان 1957 عندما تم تشكيل جبهة معارضة أُطلق عليها (الجبهة الوطنية) [1]، والتي ضمت في صفوفها عدد من أقطاب المعارضة في مقدمتهم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحميد فرنجية وحسين العويني وصائب سلام وصبري حمادة وغيرهم) وعدد من أحزاب المعارضة [2]، وقد شنت تلك المعارضة حملة عنيفة على الحكومة بدأت أولاً من خلال الصحف ثم انتقلت إلى مجلس النواب ومنه إلى الشارع اللبناني [3].

---

(1) ***U . S . S . D . L . I and F. A 1955 – 1958 , Lebanon , Telegram from the American Legation , Beirut , Lebanon , April 1 , 1957 , No : 11 , To the secretary of stste , Washinghton , Film 10, p.6;***

جاسم محمد الجبوري ، ((تجربة العمل الجبهوي في لبنان 1949 ـــــ 1958)) ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (58) ، السنة (39) ، جامعة الموصل ، (كلية الآداب ، 2010) ، ص 229.

(2) ولا سيما الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النجادة وحزب الكتلة الدستورية . الخوري ، النيابة في لبنان ، ص 334 ـــــ 335.

(3) ***Reports of American Middl East Commissionary , File No:7 , Middle East – Lebanon , the control of local conflict case studies , ACDA I JR – 145 III , Lebanon (1958) , Prepared fo the U.S .Arms Control and Disarmament Agency , p.239 – 240 ;***

ذبيان ، الحركة الوطنية اللبنانية ، ص 172.

وتزايدت حدة المنافسة بين رئيس الجمهورية وانصاره من جهة والمعارضة الوطنية من جهة أخرى والتي ادت إلى توتر الأوضاع السياسية في لبنان ، ومما عقد الأزمة السياسية اغتيال الصحفي (نسيب المتني) صاحب جريدة (التلغراف البيروتية) في 8 أيار 1958[1]، وادى ذلك الاغتيال إلى اندلاع موجة استنكار واسعة في لبنان ، وكانت الجبهة الوطنية وعدد من أعضائها وفي مقدمتهم (عبد الله اليافي) قد أصدروا بياناً حمّلوا في ((الحاكمين)) مسؤولية كل ما جرى ويجري في لبنان من اغتيالات وتدهور في الأوضاع السياسية ، ودعت إلى القيام بإضراب عام مفتوح في مختلف المدن اللبنانية اعتباراً من 10 أيار من العام ذاته[2].

وبدأت قوى المعارضة والمتمثلة بالجبهة الوطنية إلى إعلان الثورة المسلحة في 12 أيار 1958 في المدن اللبنانية كافة ، وقد أعلنها في بيروت (عبد الله اليافي وصائب سلام) ، وفي جبل لبنان (كمال جنبلاط) وفي طرابلس (رشيد كرامي) ، وفي صيدا النائب (معروف سعد) ، ومن محافظة البقاع قادها (صبري حمادة) [3] ، وتمكنت المعارضة التي حشدت ما يقارب (12) ألف مقاتل من السيطرة على نحو

(1) جريدة النهار ، العدد (6878) في 9 أيار 1958 . وكان الصحفي (نسيب المتني) من أشد المعارضين لكميل شمعون وانتقاده لنظام الحكم ، حيث وجد في جيبة وبعد اغتياله أربع رسائل خالية من التوقيع تهدده بالقتل إذا لم يرتدع عن موقفه السياسي المعارض للحكومة . الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 175.

(2) جريدة النهار ، العدد (6878) في 9 أيار 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (438) في 9 أيار 1958

(3) جريدة النهار ، العدد (6879) في 13 أيار 19548 ؛ نادية ونواف كرامي ، واقع الثورة اللبنانية ، (بيروت ، 1988) ، ص 230 ـــــ 231.

(40 %) من الأراضي اللبنانية ، وطالبت المعارضة باستقالة رئيس الجمهورية (كميل شمعون) [1].

ومع مواصلة قوات المعارضة على المستوى العسكري عملياتها ضد القوات الحكومية ، واقترابها من القصر الجمهوري في بيروت في شهر تموز ، لم يكن أمام رئيس الجمهورية (كميل شمعون) إلا الاستعانة بالقوات الأمريكية ، حيث أمر الرئيس الامريكي (آيزنهاور) قواته من الأسطول الامريكي السادس المتواجد بالبحر المتوسط النزول على الأراضي اللبناني يوم 15 تموز 1958 والتي كان قوامها (15) ألف جندي أمريكي استجابة لطلب الرئيس اللبناني[2] ، وقد استكر (عبد الله اليافي) وجبهة الاتحاد الوطني ذلك الإنزال وعدوه عدواناً وتدخلاً أجنبياً وقاموا بإرسال مذكرة احتجاج إلى مجلس الأمن الدولي وإلى الرئيس الأمريكي ، أوضحوا فيها أن الأزمة في لبنان داخلية[3] ، كما التقى المبعوث الأمريكي (روبرت مورفي) [4] بقادة المعارضة ولا سيما عبد الله اليافي وحسين العويني) يوم 21 تموز

(1) جريدة النهار ، العدد (6881) في 15 أيار 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (441) في 15 أيار 1958؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 176.

(2) جريدة السياسة ، العدد (492) في 16 تموز 1958 ؛ جريدة النهار ، العدد (6934) في تموز 1958؛ عبد الكريم علي أبو ركيبه ، الإنزال الأمريكي في لبنان 1958 المقدمات والدوافع والمواقف ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، (بغداد ، 2003) ، ص 120 ـــــ 123.

(3) جريدة النهار ، العدد (6934) في 17 تموز 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (493) في 17 تموز 1958.

(4) نائب وكيل وزير الخارجية الأمريكي ، بعثه الرئيس الأمريكي إلى بيروت يوم 16 تموز 1958 من أجل التنسيق بين القوات العسكرية الأمريكية والقوات اللبنانية وزيارة الرئيس اللبناني كميل شمعون . ينظر : جريدة النهار ، العدد (6934) في 17 تموز 1958.

1958 ، وأكدوا له على ضرورة تخلي رئيس الجمهورية عن فكرة تجديد ولايته للمرة الثانية وتنحيه عن السلطة [1].

وهكذا ، ومع تواصل الثورة ، وإدراك رئيس الجمهورية (كميل شمعون) عدم قدرته على البقاء في سدة الحكم لا سيما بعد فشله في الحصول على الدعم اللازم لحكمه من القوات الأمريكية ، أخذت الحكومة الأمريكية تتجه نحو التعامل مع قادة المعارضة ، حيث التقى الموفد الأمريكي (مورفي) بقادة المعارضة ، وتمحورت المناقشات حول الاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية ، وطرحت أسماء عدة من بينها (اللواء فؤاد شهاب ، فتم التوصل إلى حل وسط يقضي ببقاء رئيس الجمهورية في منصبه حتى نهاية ولايته الدستورية في 23 أيلول 1958 ، وتسليم الحكم للواء (فؤاد شهاب) مؤقتاً حتى يتم انتخاب رئيس جديد للبنان ، وأيدت المعارضة وفي طليعتهم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحميد فرنجية) ترشيح (فؤاد شهاب) لرئاسة الجمهورية[2].

وقبل انتهاء المدة الدستورية لرئيس الجمهورية (كميل شمعون) بشهرين ، انتخب مجلس النواب (فؤاد شهاب) رئيساً للجمهورية في 31 تموز 1958[3] ، وعقد قادة المعارضة اجتمعاً للتشاور حول الموقف السياسي في المرحلة الانتقالية

---

(1) جريدة النهار ، العدد (6938) في 22 تموز 1958.

(2) جريدة النهار ، العدد (6945) في 31 تموز 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (507) في 31 تموز 1958.

(3) م. م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، محضر الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية اللواء (فؤاد شهاب) والمنعقدة بتاريخ 31 تموز 1958 ، ص 1 . وقد حصل (فؤاد شهاب) على أغلبية أصوات أعضاء المجلس والبالغة (48) صوتاً من أصل (56) من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم (66) نائباً . جريدة النهار ، العدد (6946) في 1 آب 1958 ؛ جريدة السياسة ، العدد (506) في 1 آب 1958 ؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 197.

القادمة ، وحضر اللقاء (عبد الله اليافي ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وحسين العويني وصائب سلام) وغيرهم ، وقرروا إعلان تضامن قادة الثورة والمعارضة في مختلف المناطق والظروف ، وإبلاغ الرئيس (فؤاد شهاب) دعم المعارضة لموقفه الوطني وحثه على جلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان ، وتأييد طلب المعارضة تأليف حكومة في العهد المقبل من المعارضين وسواهم من الموثوق بهم ، ودعوة المقاومة الشعبية إلى الاستمرار في الإضراب لحين تحقيق الهدوء واستقرار الأوضاع وتسلم الرئيس مهامه الدستورية ، وانتدب المجتمعون وفداً ضم (عبد الله اليافي وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وحسين العويني وفؤاد عمون) لمقابلة الرئيس المنتخب (فؤاد شهاب) وإبلاغه موقفهم تجاهه [1]، وتوصلوا إلى الاتفاق مع الرئيس المنتخب على انهاء الإضراب كحسن نية تجاهه ، وطرح قادة المعارضة مبكراً اسم مرشحها لرئاسة الحكومة وهو (رشيد كرامي) [2].

تسلم اللواء (فؤاد شهاب) سلطاته الدستورية بعد أداءه اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 أيلول 1958[3]، وقام بتكليف (رشيد كرامي) بتأليف الحكومة فألفها في اليوم التالي 24 أيلول من العام ذاته[4].

الخاتمة

(1) جريدة النهار العدد (6967) في 26 آب 1958.

(2) جريدة السياسة ، العدد (530) في 30 آب 1958.

(3) م. م . ن . ل ، الدور التشريعي التاسع ، محضر الجلسة الخاصة بأداء اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية اللواء (فؤاد شهاب) والمنعقدة بتاريخ 31 أيلول 1958 ، ص 1 ـــــ 2 .

(4) ينظر نص المرسومين المرقمين (2 و3) الخاصين بالتشكيلة الحكومية في : الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد (40) في 1 تشرين الأول 1958 ؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المجلد الأول ، ص 559 ؛ ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ، ص 135.

يعد عبد الله اليافي أحد أبرز الشخصيات اللبنانية الوطنية التي كان لها دور مهم في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية سواء في عهد الانتداب الفرنسي أم في عهد الاستقلال.

كان لعبد الله اليافي دور كبير في مواجهة السياسة الفرنسية التي عملت على تحقيق الانقسام الداخلي والفرقة بين الطوائف اللبنانية ، وبذل جهداً كبيراً مع الكثير من رفاقه من رجال الحركة الوطنية على مواجهة تلك السياسات الطائفية والعرقية .

عمل عبد الله اليافي طيلة المدة 1943 ـــــ 1958 على ترسيخ أسس الوحدة الوطنية في لبنان وذلك من خلال تحقيق الكامل والناجز عن فرنسا ، والتأكيد على ضرورة التعاون والعمل الحقيقي بين المسلمين والمسيحيين من أجل بناء الدولة اللبنانية.

كان لعبد الله اليافي دور وطني من خلال الدورات النيابية التي فاز فيها خلال حقبة الاستقلال ، عندما حفلت جلسات مجلس النواب بمناقشاته المطولة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعالجته للخلل في الجهاز الإداري للدولة.

مارس عبد الله اليافي دوراً قيادياً في الحركة الوطنية عندما سعى مع المعارضة لكشف فساد الحكم في عهد الرئيسين بشارة الخوري (1943 ـــــ 1952) وكميل شمعون (1952 ـــــ 1958) ، وتمكن من خلال انتفاضة عام 1952 من اسقاط حكم الرئيس بشارة الخوري ، ومن خلال الجبهة الاشتراكية الوطنية في إسقاط نظام حكم الرئيس كمسيل شمعون والمجيء بشخصية وطنية كفوة تمكنت من إجراء اصلاحات شاملة في البلاد الأ وهو الرئيس فؤاد شهاب (1958 ـــــ 1964).

وأثناء تولي عبد الله اليافي رئاسة الحكومة اللبنانية في حقبة الاستقلال عمل من أجل تحقيق الإصلاح الإداري ، كما بذلت حكوماته ما بوسعها من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب اللبناني والعمل من أجل النهوض بواقع الاقتصاد اللبناني (زراعة ـــــ صناعة ـــــ تجارة).

Refrences

- Abdullah Aref Al-Yafi, The Special Status of Women in Islamic Law, Dar Alf Yaa, Beirut, 2011, 230.

- Adnan Daher and Riad Ghannam, Parliament in Memory of Lebanese Independence, Dar Bilal, Beirut, 2002, 200.

- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, Lexicon of Lebanon's Rulers and Presidents 1924-2012: Biography and Biographies of Lebanon's Rulers, Presidents of the Republic, Parliaments and Governments during 170 years, Bilal House for Printing and Publishing, Beirut, 2012, 280.

- Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, The Lebanese Pa rliamentary Lexicon: Biography and Biographies of Members of Parliament and Members of the Board of Directors of Mount Lebanon 1861-2006, Dar Bilal for Printing and Publishing, Beirut, 2007, 450.

- Ahmed Abu Saad, Dictionary of the Names of Families and Persons, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1997, 147-148

- Ali Muhammad Allam, The Guide to the Lebanese Representative ,1861-1992, Beirut, 1993, 85-86.

- Ammar Manhal Muhammad al-Tak, Kamal Jumblatt and his role in the Lebanese internal politics 1917-1977, master's thesis, University of Mosul, College of Arts, 2013, 42-43.

- Anwar Al-Khatib, The Constitutional Collection: Part Two: The State and Political Systems / The Constitution of Lebanon, Parliamentary Discussions and Documents, Beirut, 1970, 297-298.

- Bechara El-Khoury, Lebanese Facts, Lebanese Papers Publications, Beirut, 1961, 209.

- Camille Chamoun, Stages of Independence, One Thousand and One Nights Press, Beirut, 1949, 348.
- Daher and Ghannam, Parliament in the Memory of Lebanese Independence, 1996, 220-221.
- Daher Ghandour, Electoral Systems: Parliamentary Life and Electoral Legislation in Lebanon, National Information Center, Beirut, 1992, 361.
- Edmon Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et Constitutional, Université Libanaise, Beirut, 1973, p.424.
- Fares Ashti, The Progressive Socialist Party and its Role in Lebanese Politics 1949-1975: The Role of the Party 1949-1964, Beirut, 1989, 774.
- Fawzi Abu Diab, Lebanon and the United Nations, Arab Renaissance House, Beirut, 1978, 58-59.
- Fouad Al-Badawi, The Green Book on Lebanese Politics 1943-1950, Publications of the National Culture Newspaper Management, Beirut, 1950, 69.
- Fouad El-Khoury, The Prosecution Office in Lebanon: Its Origins, Phases, Traces, and Flags from 1860-1977, Beirut, 1980, 134.
- Ghassan Tueni, Fares Sassine, and Nawaf Salam, The Independence Book with Pictures and Documents, An-Nahar Publishing House, Beirut, 2001, 288.
- Hassan Hallaq, Contemporary History of Lebanon 1913-1943, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publications, Beirut, 1985, 130.
- Hassan Hallaq, Contemporary History of Lebanon 1918-1943, Arab Renaissance House, Beirut, 1985, 199.
- Hassan Hallaq, Memoirs of Salim Ali Salam 1868-1938, University House, Beirut, 1982, 81.
- Hassan Hallaq, Political Currents in Lebanon 1943-1952, Arab Development Institute, Beirut, 1981, 621-622.
- Hassan Hallaq, Records of the Sharia Court in Beirut, Dar Sader Beirut, 1987, 71-72.
- Hassan Hallaq, The Coast and the Four Districts Conference 1936, Beirut, 1983, 21.
- Hassan Hallaq, The Coast and the Four Districts Conference, 1934, 24.

- Hikma Abu Zayd, The Heads of Government of Lebanon for 31 Years in the Saraya, Dar Al-Nahar for Publishing, Beirut, 2004, 22
- Ibrahim Mohsen, The National Confrontation Against the French During the Mandate Period 1920-1946, Historical Studies Journal, Damascus, 1998, 200.
- Jassem Muhammad al-Jubouri, The Experience of Frontal Work in Lebanon 1949-1958, Journal of Al-Rafidain Arts, Faculty of Arts, University of Mosul, 2010, 214.
- Kamal Jumblatt, A Quarter Century of Struggle, Lebanon, 1987, p. 171.
- Kamal Salibi, Modern History of Lebanon, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1967, 224.
- Muhammad Jamil Behem, Caravans of Arabism and Its Processions Through The Ages, Dar Al-Kashaf Press, Beirut, 1950, 111.
- Muhammad Jamil Behem, Political Tendencies in Lebanon 1918-1945, Dar Al-Ahad Publications, Beirut, 1977, 150.
- Munir Taqi Al-Din, The Birth of The Independece, Dar Al-Alam for Millions, Beirut, 1953, pp. 58-64.
- Nazih Kamel Khaddaj, Lebanon and Parliament, first edition, Beirut, 2009, 480.
- Saad Mohsen Al-Obeidi, Riyadh Al-Solh and the Role of the Politician until 1951, Master Thesis, Institute of Arab History and Scientific Heritage for Postgraduate Studies, Baghdad, 2001, 223.
- Salah Abboushi, Modern History of Lebanon Through 10 Prime Ministers, House of Knowledge for Millions, Beirut, 1989, 320.
Hoda Rizk, The Making of Political Elites in Lebanon (Circumstances, Laws, and Results), Bissan for Publishing, Distribution, and Media, Beirut, 2001.
Hussein Hamad Abdullah Al-Solag, Political Developments in Lebanon 1943-1958, Master Thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 1990, 50.
Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri, The Lebanese Parliament 1943-1975, a historical and documentary study, PhD thesis, University of Mosul, College of Arts, 2006, p.33-34.

-Leila Maire, Lebanon: An Improbable Nation study in political development, Beirut, 1965, p.62;

-U. S. S. D. L. I and F. A 1931-1939, Lebanon, Telegram from the American Legation, Beirut, Lebanon, September 22, 1939, To the secretary of state, Washinghton, p.242.

Abdullah Al-Yafy and his Political role in Lebanon 1943-1958

Jassim Muhammad Khudair Al-Jubouri*

Abstract

The contemporary history of Lebanon is bound up with a lot of political personalities who played a very active role in achieving the political independence from France in the mid of the twentieth century. Abdullah Al-Yafy was one of these patriotic personalities who declared their rejection to the French mandate on Lebanon and resisting the sectarian attitudes played by the mandate autjority. He insisted on achieving the collaboration between the Muslim and Christian Lebanese in an independent Lebanese state.

Throughout this paper I have tried to shed light on the political role that Abdullah al-yafy played in the most important, critical and complicated era in the political history of Lebanon especially the period between (1943-1958). This paper tackles Al-Yafi birth, his education and the beginning of his political activity in Lebanon between the two great wars 1928-1939, then the paper focuses on his participation and winning in the Lebanese parliamentary elections that happened through the years (1943, 1947, 1951, 1953). It also studies his

* **Prof. Asst./ History Department / College of Arts / University of Mosul**

role in achieving the political independence from France in 1943 and his opposition against the rule of president (Bishara Khory) who was thrown out of power in an uprising in 1952. After that Al-Yafy was elected as the prime minister of the Lebanese government (1953-1954). The paper concludes with Al-Yafy's participation in establishing the national front in 1957 which played the opposition role against the Lebanese president (Kameel shamoun) which led to an uprising in 1958 resulted in throwing the president Shamoun out of power and bringing Fouad Shihab as the Lebanese president in September of 1958.

Key words : Assumption, family, desire ,